

8 أصول فقه العمل الجماعي عند السلف

الطريق إلى الله طريق واضح مستقيم.

خطوت خطوتك الأولى فيه بإصغائك لمن دعاك إلى أن تذر آراء الطواغيت الذين يشرعون من دون الله.

ثم تمرت على خطط الترويض، وأبقيت صفتك، شبلاً حفيد أسود، ولم يجعلوك ظلياً جفولاً.

ثم نطقت، ولم تسكت تتخارس، ودعوت إلى الله أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر. وكنت من الذين "يعلمون الحق ويرحمون الخلق" كما يقول ابن تيمية ^(١).

ترحمهم بانتشالهم مما هم فيه من الضلال الذي أرهقهم وحرّمهم الطمأنينة والسكينة. أرهق قلوبهم بالقلق، وعقولهم بالحيرة، وأبدانهم بالتعب والمرض.

ولا يزال الأئمة ينادونك :

(ألست تبغي القرب منه؟ فاشتغل بدلالة عبادته عليه، فهي حالات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

أما علمت أنهم آثروا تعليم الخلق على خلوات التعبد، لعلمهم أن ذلك أثر عند حبيبهم؟) ^(٢)

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٦/١٦.

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي / ٣٨.

ولا يزالون يسألونك:

(هل كان شغل الأنبياء إلا معاناة الخلق وحثهم على الخير ونهيهم عن الشر؟) ^(١)

ولا تزال أنت في استجابة من بعد استجابة، ونعمًا الذي تفعل.
وخطواتك المباركة هذه قد أوصلتك إلى منتصف الطريق، فواصل
الخطو تصل.

كن من رجال العامة

خطواتك الأخرى في هجرتك إلى الله أن تتسع في نطقك بالحق، وتقصد
العامة، فتكون لهم إمامًا، وقدوة، وقائدًا، ومرشدًا.
أعد سيرة سلفك من الدعاة رحمهم الله.

كانوا أئمة للعامة، يتصدون لإرشاد كل الناس، فيتزايد حب القلوب
لهم تدريجيًا، ويرون فيهم القدوة الصحيحة التي لا مطعن فيها، فيتبعونهم،
ويمثلون أمرهم.

هذا الزاهد المشهور بشر بن الحارث الحافي /، يعدد ثلاث خصال امتاز
بها الإمام أحمد بن حنبل، وفضل بها عليه، وقصر هو عنها، أحدها: (أنه
نصب إمامًا للعامة) ^(٢).

ووصفوا الأوزاعي بأنه (كان رجل عامة) ^(٣).

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي / ٤٢.

(٢) إحياء علوم الدين ٢ / ٢٣.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦ / ٢٤١، ١ / ١٥٢، ٣ / ١٠٠.

ومثله المحدث الثقة الفقيه أبو إسحق الفزاري، قالوا: كان رجل عامة، وهو الذي أدب أهل الثغور الإسلامية التي في أعالي بلاد الشام والجزيرة تجاه الروم، وعلمهم سنن النبي ﷺ، وكان يأمر وينهى، وإذا دخل الثغر رجل مبتدع أخرجه ^(١).

وخالد بن عبد الله الواسطي، أحد المحدثين الثقات من شيوخ البخاري، وصفوه بأنه كان (رجل عامة) ^(٢).

فحلل هذه التعريفات، نجد أنهم كانوا دعاة، يعلمون الناس، لم يحملهم علمهم على حصر أنفسهم بين الجدران بل كانوا ينزلون إلى الجموع، ويقودونها في مواقفها السياسية، كما قاد الإمام أحمد جموع الخير في معارضة الجهمية والمعتزلة الذين أرادوا حرف عقيدة الأمة ببدعة خلق القرآن، ونازع الدولة كلها حين أرادت فرض البدعة بالقوة، حتى نصره الله - تعالى - بالمتوكل، إذ كان المتوكل صحيح العقيدة، فبدل جهاز الدولة، وطهره من المبتدعة، وأخذ أمرهم وكتبته.

وإنما نعني بالعامة جمهور الناس، المثقف منهم والأمي، لا الاصطلاح الحادث الذي يعني الجهال.

ولم يكونوا - رحمهم الله - بالذين ينسون الأعراب وأهل الأرياف حين يقودون أهل المدن، بل كانوا يلمسون أهمية وحدة عقائد ومواقف هؤلاء وهؤلاء، فيرصدون لهم شيئاً من جهودهم وأوقاتهم.

هذا الإمام الزهري زعيم المحدثين، ربى أجيالاً من أهل الحواضر الإسلامية، وجعلهم أئمة في الحديث، وما كان ذلك يكفيه، بل (كان ينزل

بالأعراب يعلمهم)، يحفظ من بقي صحيح العقيدة، ويتلطف مع من نجح أهل البدع في حرفه، فيرجعه إلى التوحيد.

وجدد آخرون سيرة الزهري، منهم الفقيه الواعظ أحمد الغزالي، أخو الإمام صاحب الإحياء، فإنه كان (يدخل القرى والضياع، ويعظ لأهل البوادي، تقرباً إلى الله) ^(١).

ابن تيمية يسوغ العمل الجماعي

وكان هؤلاء الأئمة -رحمهم الله- أصحاب فقه عظيم، عرفوا المقاصد العامة للشريعة، وجواز بل وجوب -كل ما يحقق هذه المقاصد وإن لم تنص عليه، وعرفوا أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فانخلعوا عن الفردية حيث اقتضى الأمر هذا الانخلاع وتكاتفوا، وعملوا عملاً جماعياً، وأوضحوا في عدد من الفتاوى الواضحة الصريحة شرعية العمل الجماعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مهما تسمى هذا العمل الجماعي بأسماء مختلفة، كالجماعة، والحزب، والكتلة، وغير ذلك. وإذا كان العمل جماعياً فلا بد أن يكون له قائد ورئيس، سواء سُمي زعيماً، أو مرشداً، أو رأس الحزب.

وقد تستغرب أشد الاستغراب حين تعلم أن تسويق إنشاء الجماعات العاملة لغايات شرعية، وتسويق مثل هذه الاصطلاحات التي تظنها حديثة، قد ورد في كلام الفقهاء والأئمة القدماء، مما يعطينا صورة واضحة عما تحوي بطون الكتب الفقهية من فقه حركي إسلامي مجهول لدينا ينتظر من ينتزعه منها وينشره للدعاة.

(١) طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٦٢.

اسمع قول ابن تيمية في شرعية العمل الجماعي، مما لا تكاد تصدق أنه من كلام القدماء.

يقول / :

(وأما لفظ "الزعيم" فإنه مثل لفظ الكفيل والقييل والضمين، قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] فمن تكفل بأمر طائفة فإنه يقال: هو زعيم، فإن كان قد تكفل بخير كان محموداً على ذلك، وإن كان شراً كان مذموماً على ذلك.

وأما "رأس الحزب" فإنه رأس الطائفة التي تتحزب، أي تصير حزبا، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا، مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم، سواء كان على الحق والباطل فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف، ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمر بالتعاون على البر والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان^(١).

إنه من أثنى النصوص التي تحج وتفند رأي من يرى أن العمل الجماعي بدعة غريبة على الأساليب الإسلامية.

وإنه لنص رائع يحفز الدعاة لجمع أمثاله وجعلها محور فقه الدعوة، فتحوز الدعوة رسوخاً جديداً، بما تملكه هذه النصوص من هيئة قائلها، وبما تؤدي إليه من القيام بدور القول الفصل حين يسارع مستعجل وأهم،

أو خائر نائم، إلى تبديع من يعمل من دعاة الإسلام العمل الجماعي مع أصحاب له من الدعاة آخرين.

وأنى يكون في العمل الجماعي نوع بدعة وهو الأصل الموروث عن الأنبياء عليهم السلام؟

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ﴾

[يوسف: ١٠٨].

قال ابن القيم: (قال الفراء وجماعة: ومن اتبعني معطوف على الضمير في أدعو. يعني: ومن اتبعني يدعو إلى الله كما أدعو، وهذا قول الكلبي. قال: حق على كل من اتبعه أن يدعو إلى ما دعا إليه) ^(١).

وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قال ابن القيم: (فالرَّبِّيُونَ هنا: الجماعات، بإجماع المفسرين، قيل: إنه من الربة، بكسر الراء، وهي الجماعة. قال الجوهري: الربى واحد الربيين، وهم الألوفا من الناس) ^(٢).

فالأنبياء عليهم السلام قاتل معهم الألوفا.

وسيرة خاتم المرسلين ﷺ مثل واضح لذلك.

وورثة هذا النبي، وأؤلئك الأنبياء، لهم أسوة حسنة بهم، لا يتفردون، بل يسيرون ألوفا.

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم ١/ ١٥٤/ ١٢٦.

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم ١/ ١٥٤/ ١٢٦.

يأمرون بالمعروف في رجال معهم

وهذا المعني فقهه الصحابة والسلف الصالح ووعوه وعيا كاملا، فلم يكتفوا بالدعوة الفردية، وإنما أسسوا الجماعات للدعوة إلى الله وعملوا عملا جماعيا.

منهم الصحابي هشام بن حكيم بن حزام القرشي^(١).

قال الزهري: (كان يأمر بالمعروف في رجال معه)^(٢).

فانظر قول الزهري: في رجال معه، فهو قد كون جماعة أمرة، ودلل على أن الأمر بالمعروف لا بد له من عصبية، ومتى كانت عصبية كانت دعوة.

ثم ما فتى أفاضل العلماء يتخذون لهم جماعة وأصحابا للقيام مجتمعين بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما كان أمر عبد الرحيم ابن محمد العلثي البغدادي الفقيه المحدث الزاهد، قالوا: (كان شيخا جليلا، عالما، عارفا، من أجل شيوخ الحديث، ملتزما بالسنة، زاهدا ذا فضل وورع، وأدب وعلم).

وقال البرزالي عنه: محدث بغداد في وقته، موصوف باتباعه السنة ونصرها. والذب عنها.

قال الذهبي: وله أتباع وأصحاب يقولون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٣).

نعم شرط واحد يحدد رأس هذه الجماعة به قبول الانضمام لجماعته، وهو أن يتحرى الصالح من الرجال، المؤمن الآكل للحلال، ليكون في إعانتة

(١) تهذيب التهذيب ٣٧/١١.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٣١٦/٢.

توفيق من الله وأثر، وإلا فإن كان من المخلطين غير المتحرين لشروط الشرع في معاملاته وسلوكه ومعيشتته رفع الله عن عمله البركة. وهذا هو مذهب الدعاة القدماء.

قال ابن الجوزي:

(قال ابن عقيل: رأينا في زماننا أبا بكر الأقفالي، في أيام القائم، إذا نهض لإنكار منكر استتبع معه مشايخ لا يأكلون إلا من صنعة أيديهم، كأبي بكر الخباز شيخ صالح أضر -أي صار ضريرا- من إطلاعه في التنور، وتبعه جماعة ما فيهم من يأخذ صدقه ولا يندس بقبول عطاء -أي هدية من رجال الحكم- صوام النهار، قوام الليل، أرباب بكاء، فإذا تبعه مغلط رده، وقال: متى لقينا الجيش بمخلط انهزم الجيش) ^(١).

وكذلك الوعي والفقہ الصحيح والتمييز حين يكون.

وبدون مثل هذه الشروط الصعبة تغدو الجماعة الإسلامية مأوى للضعفاء، وتفقد صلابتها، ويجرمها الله نصره.

وإن مثل هذه النصوص هي اكتشافات ثمينة يجب أن تأخذ دورها في الفقہ الحركي لتبين أصوله التي استمد منها.

لا يشترط إذن السلطة

وقد تطرق الغزالي فبحث أمر جواز تكوين جماعة للأمر بالمعروف من ناحية موضوعية، ودل على عدم اشتراط الشريعة إذن السلطة في ذلك، وأن ذلك الأوفق للقياس.

(١) تلبس إبليس لابن الجوزي / ١٤٥.

قال / :

(قال قائلون: لا يستقل آحاد الرعية بذلك، لأنه يؤدي إلى تحريك الفتن، وهيجان الفساد، وخراب البلاد.

وقال آخرون: لا يحتاج إلى الإذن -وهو الأقيس- لأنه إذا جاز للأحاد الأمر بالمعروف، وأوائل درجاته تجر إلى ثوان، ثم إلى ثوالث، وقد ينتهي لا محالة إلى التضارب، والتضارب يدعو إلى التعاون، فلا ينبغي إلا أن نبالي بلوازم الأمر بالمعروف، ومنتهاه: تجنيد الجنود في رضا الله ودفع معاصيه.

ونحن نجوز للآحاد من الغزاة أن يجتمعوا ويقاتلوا من أرادوا من فرق الكفار، قمعا لأهل الكفر، فكذلك قمع أهل الفساد جائز، لأن الكافر لا بأس بقتله، والمسلم إن قتل فهو شهيد، فكذلك الفاسق المناضل عن فسقه لا بأس بقتله، والمحتسب الحق إن قتل مظلوما فهو شهيد.

وعلى الحملة، فانتهاء الأمر إلى هذا من النوادر في الحسبة، فلا يغير به قانون القياس، بل يقال: كل من قدر على دفع منكر فله أن يدفع ذلك بيده، وبسلاحه، وبأنفسه، وبأعوانه^(١).

وهذا نص يكتب بهاء الذهب.

وعلى الدعاة أن يحفظوه عن ظهر قلب.

وهو دليل على أن في كتب التراث مناجم للفقهاء الحركي كثيرة.

وللغزالي كلام آخر في تنفيذ اشتراط إذن السلطان في الأمر بالمعروف، من المفيد أن نقرنه بكلامه هذا في تجويز الاجتماع على الأمر والنهي.

قال /:

(قد شرط قوم هذا الشرط، ولم يثبتوا للآحاد من الرعية الحسبة، وهذا الاشتراط فاسد، فإن الآيات والأخبار التي أوردناها تدل على أن كل من رأى منكراً فسكت عليه عصي، إذ يجب نهيه أينما رآه على العموم، فالتخصيص بشرط التفويض من الإمام تحكُّم لا أصل له).

ثم قال:

(فإن قيل: في الأمر بالمعروف إثبات سلطنة وولاية واحتكام على المحكوم عليه، ولذلك لم يثبت للكافر على المسلم مع كونه حقاً، فينبغي أن يثبت لآحاد الرعية إلا بتفويض من الوالي وصاحب الأمر. فنقول: أما الكافر فممنوع لما فيه من السلطنة وعز الاحتكام، والكافر ذليل، فلا يستحق أن ينال عز التحكم على المسلم، وأما آحاد المسلمين فيستحقون هذا العز بالدين والمعرفة، وما فيه من عز السلطنة والاحتكام لا يحوج إلى تفويض، كعز التعليم والتعريف، إذ لا خلاف في أن تعريف التحريم والإيجاب لمن هو جاهل ومقدم على المنكر بجهله لا يحتاج إلى إذن الوالي، وفيه عز الإرشاد وعلى المعارف ذل التجهيل، وذلك يكفي فيه مجرد الدين، وكذلك النهي).

ثم خلص إلى أن: (استمرار عادات السلف على الحسبة على الولاية قاطع بإجماعهم على الاستغناء عن التفويض، بل كل من أمر بمعروف، فإن كان الوالي راضياً به فذاك، وإن كان ساعطاً له فسخطه له منكر يجب الإنكار عليه، فكيف يحتاج إلى إذنه في الإنكار عليه؟ ويدل على ذلك عادة السلف في الإنكار على الأئمة، كما روى أن مروان بن الحكم خطب قبل صلاة العيد، فقال له رجل: إنما الخطبة بعد الصلاة، فقال له مروان: أترك ذلك يا

فلان: فقال أبو سعيد، أي الخدري: أما هذا فقد قضى - ما عليه، قال لنا رسول الله ﷺ: من رأى منكم منكراً فلينكره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.

فلقد كانوا فهموا من هذه العموميات دخول السلاطين تحتها، فكيف يحتاج إذنهم؟^(١)

فهذا طرف أيها المسلم الغيور مما كان عليه السلف **ي** من فقه الدعوة والعمل الجماعي.

